التبادل التجاري بين طرابلس وتونس
في القرن التاسع عشر من خلال رسائل القليبي

د. أميرة المقطوف بن نصير (*)
قسم التاريخ – كلية التربية – جامعة الزاوية

المقدمة

حظيت ولاية طرابلس الغرب خلال القرن التاسع عشر بحكم موقعها الهام وشاطئها الطويل على البحر المتوسط، بأهمية جعلتها تتصدر بلدان المتوسط في ذلك الوقت, وهذه الأهمية في الحركية الاقتصادية مكنتها من إقامة علاقات متنوعة مع مختلف المناطق المجاورة

(*) Email: Amirabnnosir@gmail.com

سواء كانت هذه العلاقات برية أم بحرية، ومن أهم أمثلة تلك العلاقات علاقاتها مع المدن التونسية بحكم وقوعها ضمن نفس الإطار الجغرافي المتوسطي وقربها من ولاية طرابلس.

وقد مثلت التجارة البحرية بين البلدين، رافداً مهماً من روافد التبادل الاقتصادي لكليهما, وكانت مبنية على أساس تبادل السلع والبضائع، سواء أكانت ضرورية أو كمالية غالية أو رخيصة.

ولعل في رسائل أحمد القليبي ما يخبرنا به عن التبادل التجاري ما بين مدن المتوسط، وبالأخص مدن الشمال الأفريقي(طرابلس وتونس)، وعن أنواع السلع والبضائع المتبادلة بين البلدين, وأسعارها، وأهم الوكلاء التجاريين الذي قاموا بدور الوسطاء لوصول تلك البضائع.

وما يهمنا هنا هو التبادل التجاري بين مدينتي طرابلس وصفاقس باعتبارهما من أهم المدن الساحلية التي جاء ذكرها في هذه الرسائل, وذلك من خلال استعراض ما حملته تلك الرسائل في طياتها من أمثلة التبادل والتفاعل التجاري، وإماطة اللثام عن ما يوجد في ثنياها من خفايا حول هذا الموضوع.

وهي تمثل مادة تاريخية رصينة، يستطيع من خلالها الباحث في التاريخ الليبي اعتمادها كوثائق مهمة لاستنطاقها في عدة مجالات, منها الجانب الاقتصادي المتمثل في التبادل التجاري البحري، وحتى الاجتماعي والأدبي.

وحقيقة الأمر فإن هذه الرسائل تعطي زخماً لا متناهياً في عدة موضوعات، وبطبيعة الحال فهي تكشف عن مرحلة تاريخية مهمة من مراحل التاريخ الليبي خلال القرن التاسع عشر، وفي سياق متصل بهذه الحقبة ستحاول الباحثة من خلال هذا البحث التعرف على رسائل القليبي بين المصراتي والزواري، والبحرية الطرابلسية ودورها في التبادل التجاري, وأهم السلع التجارية

المتبادلة وأسعارها، وأبرز الوكلاء التجاريين بين البلدين، والمعوقات والصعوبات التي واجهت عملية التبادل التجاري.

أولاً: رسائل القليبي بين المصراتي والزواري

قبل الخوض في تفاصيل الرسائل بين المصراتي والزواري، وكيف حقق كل منهما هذه الرسائل، علينا أولاً الخوض في أهمية هذه الرسائل، وما تمثله من قيمة تاريخية ولغوية يمكن اعتمادها في دراسة الحركة التجارية بين طرابلس وتونس، وهي تمثل وثائق هامة لمن يريد دراسة العلاقات التجارية والبشرية بين البلدين في القرن التاسع عشر.، فمن خلالها نستطيع أن نعرف أن جالية مهمة من التجار والعلماء استقرت بمدينة طرابلس وأحوازها[1].

وهي تمثل لوناً من ألوان الأدب، وشكلاً من أشكال النشاط الكتابي الذي كان مزدهراً في ذلك الوقت بين أوساط أهل العلم والأدب والمثقفين في المجتمعات التي تزدهر فيها الصداقات وتتوثق فيها عرى الصداقة والصلات والروابط بين البشر[2].

وقد قام كلاٌ من "علي مصطفى المصراتي" و"علي الزواري" بتحقيق رسائل "أحمد القليبي" بين طرابلس وتونس، وقد بدأ هذا العمل المصراتي الذي قام بتجميعها وتحقيقها في سنة 1976م، واستهل كتابه بمقدمة وعرض، أوجز فيهما التعريف بهذه الرسائل وأدب المراسلات، وبعض الأمثلة التي عرفتها المكتبة الإسلامية في هذا المجال؛ تم تطرق لأهميتها من جوانب مختلفة، منها: الأدبي، والتاريخي، واللغوي، والاجتماعي وغيرها [3].

يبدأ المصراتي في تحقيق رسائل القليبي بالتعريف بصاحب هذه الرسائل بشكل وافٍ، واعتمد في التعريف به على رسائله، وعلى كتاب اليوميات الليبية لحسن الفقيه حسن[4]، الذي عاصر الحقبة التاريخية التي عاش فيها صاحب هذه الرسائل.

أورد المصراتي في مقدمته تعريفاً بالقليبي وعلاقاته بطرابلس وأصحاب السلطة والجاه فيها، ومنهم يوسف باشا القرهمانلي، ووزيره محمد بيت المال، وحسونة الدغيس، ومصطفى قرجي وغيرهم ممن كانت تربطه بهم علاقات مباشرة[5]، كما عرف المصراتي بالأسرة القرمانلية التي استقلت بالحكم في البلاد، وذكر كيفية وصولها إلى السلطة، وكيف انتهى بها المطاف.

زد على ذلك أشار المصراتي لأهمية هذه الرسائل، وكيف استطاع الوصول إليها وأماكن تواجدها، وقارن بين طبيعة الرسائل التي أرسلها القليبي إلى محمد بيت المال، وبين الرسائل التي أرسلها إلى صاحبه محمد حامد النوري[6]، كما أشار إلى عدد الرسائل المرسلة إلى محمد بيت المال، وهي ثمانية رسائل، والرسائل التي أرسلها القليبي إلى محمد حامد النوري، وهي عشرين رسالة، ولم يكتف المصراتي بذلك وإنما قام بشرح وتوضيح نوع الخط المتبع في هذه الرسائل وطريقة إضافة الملحقات والهوامش لها في كثير من الأحيان؛ ومدى أهمية هذه الملحقات والهوامش، وذكر الفترة الزمنية التي كتبت فيها هذه الرسائل والتي امتدت من 1223–1246هـ/1817–1830م، وأشار إلى ما تضمنته هذه الخطابات أو الرسائل من أخبار، وبالأخص السياسية منها، أو التي تتعلق بأحوال البلاد، وعرج فيها على ذكر شخصيات ليبية وتونسية[7].

إضافة إلى ذلك تحدث المصراتي عن علاقة أحمد القليبي بالهاشمي المكي صاحب جريدة "أبوقشة"، وخصص جزءاً من كتابه للحديث عن شخصية محمد بيت المال الذي كان يشغل منصب وزير يوسف باشا القرمانلي في ذلك الوقت[8].

وقبل البدء في ترجمته للرسائل خصص المصراتي جزأ من حديثه لتوضيح ألوان الأدب والشعر الذي جاء في رسائل القليبي، والذي قد يغطي جانباً مهماً من جوانب الحياة الاجتماعية والأدبية خلال تلك المرحلة من تاريخ البلاد.

أما الزواري فتنوعت المصادر المعرفية التي أعتمد عليها في تحقيق الرسائل، ففي كثير من الأحيان كان يرجع إلى المصراتي، فنجده يرجع للمصراتي في التعريف بصاحب الرسائل، وكذلك إلى ما ورد في مجلة القلم على يد أبوبكر عبدالكافي، وإلى محمد محفوظ في مجلة الفكر، وما ورد في جريدة الصباح التونسية [9].

ولم يختلف تحقيق الزواري لرسائل أحمد القليبي عما أورده المصراتي كثيراً، ففي أغلب الأحيان كان يرجع إلى المصراتي وبالأخص في التعريف ببعض الشخصيات[10].

إلا أنه استهل حديثه عن هذه الرسائل بما تحمله من قيمة تاريخية ولغوية، وأنه يمكن اعتمادها كوثائق في دراسة الحركة التجارية بين طرابلس وصفاقس، وبعد ذلك عرض ترجمة لمحمد حامد النوري وذكر بأن المصراتي لم يعرف به في مقدمة كتابه إلا بالقليل[11]، وأشار إلى أن ترجمة محمد حامد النوري، غير موجودة، لأنه لم يجلب الاهتمام كونه من الأشخاص العادين، ولم يترك أي أثر فكري، ولم يقم بأي دور سياسي من شأنه أن يرتبه بين أصحاب المآثر وقد درس الزواري كل الوثائق الموجودة بمتحف الفنون والتقاليد الشعبية بصفاقس على حد قوله، وأمكنه أن يتحصل من خلالها على ترجمة لمحمد حامد النوري[12]، الذي كان همزة الوصل والمنسق التجاري بين أحمد القليبي في طرابلس وبين تونس العاصمة والساحل التونسي وجربة وبنغازي والإسكندرية والقاهرة، ومختلف المدن المتوسطية.

وبعدما استهل الزواري ترجمته بتصدير ذكر فيه أهمية رسائل القليبي بقسميها الأدبي والتاريخي، وبالأخص فيما يتعلق بالتاريخ السياسي والاقتصادي (أي التجاري)، وهو هنا لا يختلف كثيراً عما ورد عند المصراتي في مقدمته وعرضه، وأنهى الزواري مقدمته بتوطئة لتناول رسائل القليبي أشار فيها إلى علاقته بمحمد حامد النوري والعلاقات التي ربطته به، وبالأخص

التجارية وأهمية التجارة بين طرابلس وصفاقس، وأوضح أن الرسائل تنقسم إلى نوعين أحدهما بالعربية المنمقة، والآخرى بالعامية، وتنم على انشغال صاحبها بأمور الحياة اليومية[13].

كما استعرض الزواري أسوة بالمصراتي جزأ من الرسائل في المقدمة كنماذج بعضها لتوضيح الجانب الأدبي والبعض الآخر لتبيان بعض الجوانب الأخرى كالسياسية والاقتصادية، وبعضها تحدث فيها صاحبها عن الجانب الاجتماعي والصحي[14].

وإذا ما أمعنا النظر في كل ما ذكره المصراتي والزواري في تحقيقهما لرسائل أحمد القليبي نلاحظ أنه لا يوجد كثير من الاختلاف فيما أورده الاثنان ، ونجد أن الزواري في كثير من الأحيان يعود لما جاء به المصراتي في تحقيقه، ويستشهد به في بعض ترجماته لبعض الشخصيات الواردة في الرسائل، ورغم ذلك نجده ينتقد المصراتي في ترجمته لمحمد حامد النوري بالقول: "ومحمد حامد النوري" المرسل إليه من أقطاب الأسرة النورية في القرن التاسع عشر، لم يعرف به على المصراتي في مقدمة كتابه إلا بالقليل الذي أمكنه استخلاصه من رسائل القليبي، معتذراً في ذلك أنه لم يجد من يدله على ترجمته"[15].

ولعل ما دفع على الزواري لتحقيق الرسائل مرة أخرى هو حصوله على مجموعة أخرى من الرسائل كما أشار إلى ذلك في مقدمة كتابه بالقول "وننبه إلى أن عملنا لم يقتصر على إعادة نشر الرسائل التي يتضمنها كتاب السيد على المصراتي، بل حرصنا تعميماً للفائدة أن ننشر كل الرسائل المحفوظة بمتحف صفاقس للعادات والتقاليد الشعبية"[16]، وقد يكون ما دفعه إلى إعادة نشرها وتحقيقها هو دافع الوطنية، وانطلق من باعث أن إعادة نشرها واجب وطني، بحكم أن صاحب هذه الرسائل من أصل تونسي.

ثانياً: البحرية الطرابلسية ودورها في التبادل التجاري

ازدهرت التجارة البحرية في العهد القرمانلي، فقد اعتمد القرمانليون على أسطولهم الذي مثل مصدراً رئيسياً للثروة، وربطتهم علاقات متبادلة بينهم وبين دول الشمال الأفريقي

وأوروبا"[17]، حيث بنو كثيراً من السفن في مصانعهم الخاصة، والتي كان يشرف عليها أكبر أبناء الباشا، وهو بك طرابلس وولي عهدها.

وحصوا على الأخشاب اللازمة لبناء سفنهم من الولايات العثمانية ومن بعض الدول الأوروبية، كما حصلوا على حاجتهم من السفن من مصادر أخرى، بعضها كانت تقدم لهم كهدايا، وبعضها يتم الاستيلاء عليها عن طريق القرصنة[18].

ومن جهة أخرى كان الأسطول القرمانلي يضم عدداً من السفن الصغيرة والزوارق، ويشرف على الأسطول رئيس البحرية، وهو المسؤول المباشر عنه، كما يقوم أيضاً بوظيفة مدير الميناء، وبالتالي فهو مسؤول أيضاً عن إعداد السفن وتجهيزها عند خروجها وعن شحن البضائع وتفريغها، وتحصيل الرسوم الجمركية والضرائب، ويشرف على صيانة السفن والمحافظة عليها وحفظ الأمن والنظام داخل الميناء، ويعد الرئيس المباشر لقباطنة سفن الأسطول الحربي والتجاري، وعادة ما يكون صهراً للباشا[19].

إلى جانب أسطول الباشا كان يوجد أسطول يملكه بعض التجار وأصحاب رؤوس الأموال، والمغامرون من البحارة الذين حصلوا على بعض السفن عن طريق شرائها من الباشا أحياناً، واتخذوا من القرصنة البحرية حرفة تدر عليهم الأموال، وكان هؤلاء يدفعون نسبة مما يتحصلون عليه من غنائم للباشا مقابل استخدام الميناء والتمتع بحماية الباشا، الذي كان يمنح لهم الرخص لمزاولة التجارة والقرصنة، ويفرض عليهم في ذات الوقت احترام المعاهدات الدولية التي يعقدها مع الدول الأخرى[20].

وعلى الرغم مما تعرضت له البحرية الطرابلسية من حرق وتدمير في عهد يوسف باشا القرمانلي من قبل أساطيل الدول الأوروبية، وفي حروب الدولة العثمانية ومن بينها الحرب بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية 1803–1805م، كما فقد الأسطول عدداً آخر من السفن في

ميناء طرابلس في الهجوم البحري الذي قامت به سفن سردينيا سنة 1825م، وفقد 8 سفن أخرى ورئيس بحريته وعدداً كبيراً من البحارة(*) في معركة نافادرينو بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية سنة 1827، إلا أن كل ذلك لم يمنع القرمانليين من الاستمرار في حركة التجارة البحرية بينهم وبين الدول الأوروبية والدول المجاورة، فارتبطت بخطوط ملاحية معها، وامتدت إلى موانئ المغرب العربي وتونس، وصفاقس وجربة وعنابة بالجزائر، كما ارتبطت طرابلس بخطوط ملاحية منتظمة مع جميع موانئ الولاية[21].

ثالثاً: أهم السلع المتبادلة بين طرابلس وتونس

شهدت ولاية طرابلس تنوعاً ملحوظاً في أنواع السلع المتبادلة بينها وبين دول الجوار، لا سيما المناطق المطلة على شواطئ البحر المتوسط، وتعددت أشكالها، فمنها ما كان مطلوباً بشكل دوري كالقمح والشعير وبالاخص في مواسم القحط والجفاف, ومنها ما يطلب للرفاهية, وكانت الولاية تستورد أنواعاً وأصنافاً مختلفة من البضائع من مختلف الأصقاع، ومن بينها الزيت من تونس، والفخار من جربة ومن صفاقس، كما تنوعت السلع التي جلبها القرمانليون من تونس، ولعل بعضها كان للاستعمال الشخصي، منها الأدهان والذوابد، والأقلام، وقد جاء ذلك في نص رسالة أحمد القليبي إلى صاحبه "... وحكات الأدهان والذوابد... وأما حكة الذوابد فأن بها ثلاثة ذوابد أقلام[22]، وفي بعض الأحيان يتم إرسال بعض السلع من طرابلس إلى تونس عن طريق أحمد القليبي إلى صديقه حامد النوري، ومنها الليمون والسكاكين ومساطر العاج، والزعفران والزيت والسمن والزهر والنسرين، وهذا ما ذكره في رسالته بقوله: "والواصل لكم مع سلامة الله صحبة الحامل من بعض فضلكم علينا قفص ليم وكذلك للعيادي قفص ليم وما أوصيتم عليه من النوار.... لأن عهدي أرسلت لكم أماس شتى ... وأرسلنا لكم دابذ بالقلم، ومسطرة عاج بيضاء، ومثل ذلك لأخينا سيدي محمود المصمودي..."[23].

وكانت هذه البضاعة على شكل هدايا، أراد صاحبها كسبٌ ود أصحابها والتقرب إليهم وعربون صداقة بينهم.

وتنوعت البضائع التي ترسل من طرابلس إلى تونس عن طريق القليبي إلى صاحبه محمد حامد النوري, وها هو يطلب بعض الزهر والنسرين: ".. وشيعنا لكم صحبة ولد العيادي جواب، وقفص به ستة شيشات زهر، و2 نسرين مع شقف الأحمر كسكاس، يكون إن شاء الله وصلكم وأنتم طيبون..."[24] وفي رسالة أخرى يؤكد فيها القليبي إرسال الفل والزهور والنسرين بقوله "... وما ذكرتم لنا من الفل والزهور والنسرين: أما الفل كما ذكرنا ممن عاقتنا عليه العوائق، وانتقاله غير لائق لسخانة الوقت....، وأما الزهر والنسرين فها هو يأتيكم عدد 8 فاشكة زهر، عدد 4 فاشكة نسرين.... وما لكم من حاجة عرفونا بقضائها، دمتم بعافية ونعم ضافية والسلام من أخيكم ومريد الخير إليكم أحمد القليبي في 17 شوال 124هـ"[25].

واختلفت السلع المستوردة والمصدرة، فها هو القليبي يطلب بعض الأسماك وخلاخيل الفضة وغيرها من السلع ".. وإذ كان الحوت موجوداً خذ لنا نصيب من مراج [**]، ومالح[***]،... ونعرف سيدي أن عند رجل من أهل طرابلس يقال له الحاج سليمان القرباع ثلاثة فردات خلخال فجرة متاع وليد صغير، وعشرة ريالات سبيلية ، ها نحن كتبا لسيدي الحاج حسن الشرفي تسكرة، فيهم يسلمهم إلى سيادتكم، أرسلوهم لنا مع من تثقون به على الفور، لابد من ذلك"[26].

وقد تكون البضاعة المطلوبة في شكل مواد بناء كالبلاط بمختلف أنواعه، كما جاء في نص الرسالة المؤرخة بـ 7 صفر 1234هـ "... ويا سيدي من فضلكم، وكريم بذلكم، إذا كان هناكم جليز للبيع، ولو كان قديماً، خذ لنا قدر الألف جليزة أو أكثر، أو أقل بحسب التسيير، وإذا كانت الطريقة متيسرة إلى تونس عمرها الله، فأوصوا لنا على قدر الأربعين جليز جناح خطيفة،

وهو نصف أسود ونصف أبيض، هكذا، وقدر الألف من المزين المنور الذي غالب نواره خضرة وصفرة..."[27].

وكان البلاط من السلع المطلوبة في طربلس بشكل كبير وهو ما تؤكده الرسالة التالية "... إلا الجليز فإنه أوكد مسؤول وأبلغ مأمول إن شاء الله اشتريته وحصلته، واعتنيت به وأرسلته؛ لأنه معدوم الوجود...."[28].

وتؤكد الرسالة أنه أي البلاط من السلع نادرة الوجود في طرابلس، ويتم استيراده من تونس بأشكال مختلفة؛ نظراً للتطور العمراني الذي شهدته مدينة طرابلس في تلك الفترة، ولعدم وجود مصانع خاصة بالبلاط بها من جهة، ومن جهة أخرى لاهتمام الحكام الطرابلسيين بتزيين قصورهم بأفخر وأجود أنواع البلاط، وكذلك لاهتمام أفراد الطبقة المتنفذة بزركشة بيوتهم بالوان متعددة من البلاط الذي يجلب من تونس بأشكال ورسومات متنوعة.

وعندما تتأخر بعض البضائع التي يطلبها القليبي من صاحبه أو من الوكيل التجاري، يلجأ إلى شراءها من طرابلس، "... ما كلفنا كم به من شراء العود فإنه لا يلزمنا الآن، لأني لما استبطيتكم اشتريته من هنا، فإذا لم فات في أخذه فلم تأخذوه، وإذا أخذتموه فبيعوه، ولو بالخسارة..."[29]، "... وأما ما أوصيناكم عليه فإنه قد طال العهد به، فأما الذهب فلا حاجة لنا به الآن ، وأما 2 بطاطين الفراش إن كانوا موجودين على ظهر اليد فأرسلهم على الفور مع ما يبقى من الدراهم..." [30].

وقد تكون البضائع المطلوبة من أجل التقرب إلى الباشا، ففي الرسالة التالية نجد أحمد القليبي يطلب بعض المواد الغذائية لكي يقدمها كهدية ليوسف باشا القرمانلي، "... وأحسن ما أرسلتم لنا المربيات، سترنا الله تعالى بها مع مولانا الباشي...، ففرح بها أشد الفرح، وانشرح صدره بذلك غاية الشرح..."[31].

ومما لا شك فيه فإن تقديم الهدايا للباشا يضمن للقليبي بقاءه في منصبه، والحفاظ على منزلته عند الباشا، وكانت السلع المطلوبة من تونس تطلب في بعض الأحيان من أجل الاستعمال الشخصي، مثل كاسات الحمام للتطيب، والتمر، والنفة، والشطرنج، والسجاد والقرنفل والبيلسان وغيرها.

"... المرجو من فضلكم دام عزكم، أنكم تأخذوا لنا عدة كاسات متاع الحمام للتطيب، وإذا كان هناك تمر فخذوا لنا من أطيب عراجين الدقلة الطيبة... قدر الثمانية أو عشرة عراجين...، وقدر العشرين طبق أو أكثر على اختلاف ألوانه واختيار الأحسن منها، ويؤخذ لنا قدر الأربعة أواق أو أقل أو أكثر بحسب الوجود من الأزورد الفاسي الطيب.."[32]. "وبعد فقد كنا كتبنا لكم جواباً، وأرسلنا لكم معه ما عرفتنا به من النفة والحكك(****)..."[33]، "..... وكاتباكم من قبل علي شواكيس(*****)..."[34]، "... وما فضل من الدراهم اشترى لنا برنوص جريدي طيب أو سوستي طيب وزوج طواقي طيبين..." [35].

وفي رسالة أخرى ".... والواصل لكم مع أهل السفينة الكتاب والحبر، مايع وجامد(******)، وجيش شطرنج لعلكم تحتاجون إليه..." [36].

ونص الرسالة التالية يوضح الحاجة لبعض السلع؛ لاستعمالها بشكل شخصي، أو لتقديمها كهدية بدل استخدامها في التجارة "...، وقد بلغنا جواب من جوابكم بخط سيدي أحمد بن مراد يوصي فيه على سجادتين وقفتين مع عرب حمام الأغزار...، ولا تنسوا من جانب زيتون ملاح لعولة عامنا..."[37].

وكذلك نجده يطلب بعض أنواع من الأدهان كدهن القرفة والفرنقل والبيلسان والسقنقور والتنبال والمعجون[38] .

بالإضافة إلى طلب السلع تحدث القليبي أيضاً على ارتفاع الأسعار وغلائها، وهذا ما دفعه إلى طلب بعض السلع من تونس رغم توفرها في طرابلس إلا أن ثمنها هناك كان مرتفعاً جداً، "... وأن بلادنا هاته المدة في غاية الغلاء والأمراض والكساد والانقباض فيها من الأمراض –عافاكم الله تعالى– ثلاثة أو أزيد الجدري والحصبة ويسمونها النمنم ، وأبوشوكة، والعفنة التي هي الحمة ويسمونها مرض النار...، أما القمح والشعير والزيت، فإنه في الغلاء بغاية لا توصف، جمعة التاريخ بيع فيها الشعير الكيلة الطرابلسية التي هي ثلاث كيلات تونس بعشرة ريلات درور وكيلة القمح كذلك بأثنى عشرة ريال دُورُ ونصف حتى الثلاث عشرة وصاع الزيت التونسي بـريال وربع دور، والسمن كذلك، وهكذا باقي الحبوب غلاء ما سمع به قط، إلى أن ضاقت أحوالها وكثر فقراؤها ومؤالها وخلت من أهلها أطلالها، مع قلة الغيث للزرع ، وما فيها موجود إلا اللحم كثير .. 7 صفر الخير 1234هـ"[39].

ومن بين السلع التي جاء ذكرها في رسائل القليبي تجارة الرقيق ".....وأما الوافي, فأنه قبل التاريخ بقليل تفضل عليه الباشي أيده الله بخادم بابنها, ولد نحو العام, فباعها على ما بلغني بثلاثماية ريال إلا خمسة وعشرين ريال...." [40].

وفي رسالة أخرى يتحدث القليبي عن غلاء الأسعار وارتفاعها، والفرق في السعر بين طرابلس وتونس، ويوصي على بعض الأشياء ويلغي طلب أخرى "... لما كان الريال دورو بأربعة آلاف، والريال سبليية بألف ريال كان عندكم كل شيء رخيص ، فلما رجع الدور بثمانية عشر ألف ريال وزيادة، والسبيلية بأربعة آلاف وزيادة صارت أكثر الحوايج هنا أرخص لا سيما العود فإنا أخذنا العود الرندية هنا بخمسة آلاف، قدر الخمسة أرباع وقس على هذا القياس..."[41].

وكان من أصول التجارة بين الطرفين التعريف بمداخيلها ومصروفاتها "... والأولى لك رعاك الله تجعل صورة حساب في جوابك، تعرفنا بالمدخول والمخروج، حتى إذا سألناكم يكون لنا الطمأنينة من جهة الدراهم..."[42].

وقد تنوعت السلع التي يتم استيرادها من تونس عن طريق البحر، من مدن تونسية مختلفة فيتم استيراد الفخار من جربة، ومواد البناء من صفاقس، وغيرها من المواد المطلوبة في طرابلس وما جاورها من مناطق[43].

ونظراً للأرباح الكبيرة التي كانت تدرها تجارة الاستيراد والتصدير، فقد مارسها الباشوات القرمانليون وأفراد أسرهم وأقاربهم، والوزراء المقربون من الأسرة الحاكمة، بل وصل الأمر إلى قيام يوسف باشا القرمانلي باحتكار استيراد وتصدير بعض المنتجات، مثل: استيراد المواد الغذائية وتصدير الحيوانات[44]، ولم يكن هذا الاحتكار مقتصراً على التجارة البحرية، بل تعداه ليصل إلى التجارة البرية أو تجارة القوافل.

ومما تقدم نلاحظ تنوع السلع المتبادلة بين طرابلس وتونس، والتي كان بعضها لغرض التجارة، وبعضها لغرض الاستخدام الشخصي، أو تقدم كهدايا للباشوات؛ للتقرب منهم وكسب ودهم، ولعل هذه الرسائل قدمت لنا أنواعاً من السلع لم تكن معروفة من قبل لعامة الناس ، وكانت تجلب خصيصاً للأسرة الحاكمة كالمربيات وغيرها من السلع.

رابعاً: الوكلاء التجاريين ورياس البحر وأنواع السفن التجارية وأهم محطاتها

وكيل التجارة هو عبارة من شيخ جماعة لا يحمل أي صفة رسمية أمام السلطات، ووظيفة وكيل التجارة استقبال تجار بلاده وضمانهم أمام السلطات المحلية وحماية مصالحهم, ومساعدتهم في ترويج بضائعهم، ويمثل من يتوفى منهم أو من تجار بلده، حيث يقوم بحصر تركته بمعرفة القاضي، ويأخذ 2.5% من تركة التاجر الذي وافاه الأجل، ويسلم الباقي إلى ورثته

أو وكيلهم، كما يقوم بالفصل بين تجار دولته برضاهم فيما ينشأ بينهم من خصومات أو منازعات، فإذا رفض أحدهم حكمه تحال القضية إلى المحاكم المحلية[45].

كما أنه يقوم بمصاحبة تجار بلده إلى السلطات المحلية وإيصال شكاياتهم إلى الحكومة، وفي العادة ما يكون الوكيل تاجراً له دكان معروف، ويستخدمه كمقر يستقبل فيه التجار من مختلف المناطق، ولكل وكيل نائب يحل محله أثناء غيابه[46].

ويعتبر تعيين الوكلاء التجاريين في المدن والأسواق التجارية تقليداً معروفاً ومعمولاً به في العهد القرمانلي، وكان هذا التعيين يتم بناء على اقتراح وتزكية من كبار التجار بالسوق، وقد سهل هؤلاء الوكلاء للتجار مهمات كثيرة، ساعدت على تسهيل التبادل التجاري، وحل المشاكل التي تحدث بين التجار من جهة والدولة من جهة ثانية.

وقد اعتمد أحمد القليبي صاحب الرسائل على عدد من الوكلاء التجاريين ورياس البحر جاء ذكرهم في رسائله، من بينهم ابن الوافي، وولد العيادي، وسليمان القرباع، والحاج حسن الشرفي، ومحمود المؤخر، وسي رجب بن علي قاسم، وغيرهم الكثير[47]، وتمثل دور هؤلاء في العمل كوسطاء أو وكلاء تجاريين، يقومون بشراء البضائع للشخص الذي يقوم بتوكيلهم وإرسالها عبر الوسطاء والرياس إلى ذلك الشخص، وفي الرسالة المؤرخة 2 محرم 1233هـ مرسلة من احمد القليبي إلى محمد حامد النوري فيها وكالة تجارية للأخير من طرف الأول[48], ويحمل مضمون الرسالة التالية توكيل لمحمد حامد النوري ومعه رخصة بتوكيل من يشاء من طرفه "....فها هي تصلكم معها الوكالة لسيادتكم, ووكل من تحتكم من تثقون به..." [49].

ويتمثل دور رياس البحر في قيادة السفن والإشراف عليها، وكان الريس بمثابة قبطان السفينة في العصر الحالي، وقد اشتهر العديد من رياس البحر في العهد القرمانلي، وتنوعت السفن التي قاموا بقيادتها.

ومن بين الرياس الذي جاء ذكرهم في رسائل القليبي "الأحمر ككاس"، وهو أحد الرياس الذين يقودون السفن بين طرابلس وصفاقس، وجاء ذكر نوع من أنواع السفن الخفيفة التي تستخدم للتجارة أو للصيد البحري واسمها شقف، كما أشار القليبي في إحدى رسائله إلى عدد الأشخاص الذين يشتغلون بالترسانة أو معمل المراكب، وعددهم مائة وعشرون، وذكر كذلك اسم قائد الترسانة بطرابلس، "... كنا قد أرسلنا لكم كم من جواب فوق العد ودون الحصر والحد، وأكثرها متضمنة لما أذناكم به في قبض الدراهم المخلفات من صالح العجيلي خديم القايد عمر قائد الترسنة بطرابلس التي هم تحت يد المحب للجميع سيدي الحاج حسن الشرفي الوكيل...[50]، ومما لا شك فيه فإن الوكلاء التجاريين شكلوا حلقة وصل مهمة للربط بين التجار؛ لكي تسير التجارة بشكل انسيابي تجنباً لأي معوقات قد تعيقها، كما أن السفن وتنوعها ساهمت هي الأخرى في اكتمال هذه الحلقة بكل دوائرها، بالإضافة إلى المحطات التي كانت تمر بها هذه السفن، والتي ساهمت بدورها في حركة التبادل التجاري بين طرابلس وتونس.

خامساً: أهم معوقات التبادل التجاري

لم يكن التبادل التجاري البحري بين طرابلس وتونس يجري بسهولة ويسر، وإنما اكتنفته بعض المعوقات التي أدت إلى تأخير حركة سيره في الكثير من الأحيان، وقد تعددت هذه المعوقات أو الأسباب التي ساهمت في ذلك، منها ما يتعلق بأمن المنطقة من الناحية السياسية وعلاقاتها الخارجية، ومنها ما يتعلق بالأمن الصحي أو الحجر الصحي الذي كان يتسبب في تأخير وصول السفن في موعدها، ومنها ما يتعلق بالجمارك والوسطاء التجاريين والتجار، وتعرض بعضهم للسرقة وغيرها من المعوقات.

أما فيما يتعلق بالجانب الأمني، فقد كان لحصار الانجليز لطرابلس بسبب تأخر الباشا في دفع ديونه دوراً كبيراً في تأخر وصول السفن البحرية والبضائع لها، وتعتبر المشاكل السياسية

من أهم المعوقات التي تعيق حركة التجارة بين طرابلس وما جاورها، وكذلك سوء الأحوال السياسية وعدم الاستقرار الداخلي، وقد جاء ذكر هذه الحوادث في إحدى رسائل القليبي "...اننا كاتبناكم مراراً وعرفناكم بما تحصل من ضيق معيشة طرابلس وتعب اهلها من نفاق اعرابها, والان قد تحصل لها من التعب ما الله به عليم وهو أن عدو الله الانقليز اتاها في ثلاثة مراكب قرصان طالب الدين الذي عليه على العامل .... وبسبب هذا الحصار عدمت الناس أقواتها من الحطب والماء والخضار والثمرات وجميع أدوات المعاش حيث جاء بغتة والناس على غير أهبة من ذلك..."[51].

زد على ذلك ما تعرضت له طرابلس من حصار القوات الأمريكية، والحرب التي دامت قرابة أربع سنوات 1803–1805م[52].

وفي سياق متصل بمعوقات التجارة كان للحجر الصحي دور كبير في تعطيل حركة التبادل التجاري البحري، وكان يوجد بميناء طرابلس مكتباً خاصاً بالحجر الصحي يوجد به طبيب مختص وكاتب ومترجم، وكانت وظيفة مكتب الحجر الصحي القيام بالتأكد من خلو السفن والركاب والبضائع من الأوبئة والأمراض، وحجز السفن المشتبه بها لفترات مختلفة, وفي سنة 1831م وضع الباشا نظاماً للحجر الصحي، وزاد رسوم دخول السفن والتراخيص، حتى أصبح على كل سفينة دفع مبلغ 5 ريالات دورو كرسم دخول ومبلغ 2 ريال دور على الرخصة ودفع 23 بارة للحجر الصحي أو (الكرنتينة)[53].

وقد أشارت أحدى رسائل القليبي إلى إجراءات الحجر الصحي وما يترتب عليه من تأخير في وصول البضائع، إما لحجر السفن أو حتى طردها "... والأحكام ضاقت في قضية الكرنتيلة حتى الشقف الذي يأتي من جربة أو غيرها يطردوه من المرسي في يوم واحد، بعد اخذ جواباته ويرجع برزقه كما أتا وقد شاهدنا ذلك مراراً..."[54].

أما الرسوم الجمركية فكانت من الضرائب التي فرضتها السلطات على التجارة, ويتم جبايتها عن طريق موظفين متخصصين في ذلك، ويوجد بميناء طرابلس مركز للجمارك، يقوم بتفتيش السفن والبضائع والركاب، واستيفاء الرسوم الجمركية على الواردات والصادرات، وقد وضع يوسف باشا سنة 1810م جدولاً جديداً لرسوم الجمارك، بحيث زيدت الرسوم المفروضة على بعض البضائع، ووضع رسماً جديداً على تصدير الحيوانات(55).

كما وضع نظاما جديداً للجمارك، يتألف من 14 فصلاً قصد منه رفع إيرادات الدولة وتنظيم الجمرك.

وكل هذه الإجراءات كانت وبالاً على حركة التجارة أو النشاط التجاري البحري، بالأخص على التجار الذين كلفتهم أموالاً طائلة، وكانت سبباً في تأخر وصول بضائعهم في الوقت المحدد.

ومن المعوقات التي تعيق حركة النشاط التجاري البحري كما جاء ذكره في رسائل القليبي السرقة أو تأخر وصول البضائع أو وصولها إلى مكان آخر، فهذه إحدى رسائله تؤكد أن أحد الأشخاص الذين وكلهم بشراء بعض البضائع قد فر بها ولم يرجعها لصاحبها "... وما كفى أن عطيته الحوائج حتى عطيته رطلين زعفران، بقدر الثمانين ريال سبيلية على أن يأخذ بثمنهم زيت وسمن، وصح أن هرب بالجميع كما في علمكم وهرب لأبيه بقدر المائة والعشرين ريال سبيلية وهو الذي غرنا وغر بنفسه، وربنا يعوض بالخير..."(56).

وفي بعض الحالات تكون السرقة إحدى المعوقات التي تؤدي إلى تأخر بعض التعاملات التجارية، وفي نص الرسالة ما يؤيد ذلك "ونعرف سيدي أني التقيت بالحاج عبدالسلام الجنزوري بتونس فسألته عن الدراهم، فقال تسلمتهم سيادتكم جملة، فإذا كان الأمر كذلك فأبعتهم لي حالا، الضرورة أحوجت إليهم، وإذا كان يكذب فابعث لي جواباً نأخذهم هنا منه طيبة أو

غصبة ... ما يصح تطوحوا بينكم وبين الجنزوري هو يقول عندكم وانتم تقولون عنده، وما هذه والله إلا قطع معاملة بيننا..."[57].

ومما لا شك فيه فأن تأخر وصول المراسلات كان بسبب ضعف حركة البريد والتلغراف، مما عطل المصالح بين التجار، وكانت الرسائل تنقل من شخص إلى آخر حتى تصل إلى صاحبها.

والرسالة التالية تؤكد تأخر وصول الجوابات أو الرسائل بين الوكلاء والتجار، أو وصولها إلى مكان آخر "... وقولكم على الجوابات الأولى فحكى لي بعض الطرابلسية أن مركبهم ذهبت إلى بنغازي وسلموهم هناكم..."[58].

وقد تضيع النقود بين المرسلين، ويعتبر هذا إحدى أسباب فقد الثقة بين الوسيط والتجار، إضافة إلى ما تقدم فإن تأخر وصول السلع، وتأخر بعض الوسطاء التجاريين والتجار في قضاء حوائجهم من التجارة يمكن أن يكون عائقاً يعيق حركة التبادل التجاري البحري، وهذا ما أشار إليه القليبي في ملحق إحدى رسائله بالقول "... وسي محمود المؤخر احتار بالمنشيا مع أزواج بناته، وكذلك الوكيل سي رجب بن علي قاسم وانقطعت الموارد بين الفريقين فكل مستقر بمكانة..."[59].

كانت العوامل الطبيعية تلعب دوراً في انكماش حركة التبادل التجاري البحري بين الطرفين, وحتى توقفها في بعض الأحيان، وبطبيعة الحال فإن حركة الرياح أخرت وصول بعض السفن في موعدها، وقد أدرج القليبي ذلك في أحدى رسائله بقوله "..... فقلعنا بريح غير طيبة ولازلنا في عكس الارياح وركس الالواح, إلى أن دخلنا قليبية صبيحة يوم السبت.." [60].

ويتضح مما سبق تنوع المعوقات التي تعيق حركة التجارة البحرية بين طرابلس وتونس، وتعددها واختلافها، فمنها ما كان يتعلق بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة، ومنها ما يتعلق

بالتجار والوكلاء التجاريين، ومنها ما يتعلق بالوسطاء التجاريين، ومنها ما يرتبط بالطقس وحركة الرياح والسفن.

الخاتمة

من خلال الطرح السابق نستنتج بعض النقاط المهمة التالية:

1- أنه عند استعراضنا لما تضمنته رسائل القليبي دراسة وتحقيق المصراتي والزواري لم نلحظ وجود اختلاف كبير بينهما، ما عدا وجود بعض الرسائل الإضافية عند الزواري، والتي لم يرد ذكرها عند المصراتي.

2- اهتم ولاة الأسرة القرمانلية وبالأخص يوسف باشا القرمانلي ببناء الأسطول وتدعيمه، فعلى الرغم مما تعرضت له البحرية الطرابلسية من حرق وتدمير في عهده إلا أنه حاول تعويض خسائره بجباية الضرائب والأتاوات والرسوم الجمركية على السفن.

3- تنوعت البضائع المتبادلة بين طرابلس وتونس، واختلفت باختلاف مراكز الأشخاص الذين يطلبونها، وكانت في بعض الأحيان تطلب خصيصاً من الأسرة الحاكمة، أو تقدم لهم كهدية من أجل التقرب للحكام وكسب ودهم ونيل رضاهم.

4- تصف لنا بعض الرسائل الحالة الاقتصادية للبلاد وما مرت به من مشاكل اقتصادية وارتفاع في الأسعار، وحتى بعض الأمراض والأوبئة التي انتشرت في تلك الفترة، وكانت سبباً في تردي الحالة الاقتصادية وغلاء المعيشة.

5- تعرض لنا رسائل القليبي نماذج من الوكلاء والوسطاء التجاريين بين طرابلس وتونس، والدور الذي يقومون به، وقد كانوا يشكلون حلقة الوصل بين التجار في مختلف مناطق البلاد.

6- شكلت المشاكل السياسية، والأوبئة والأمراض، وكذلك إجراءات الجمارك والحجر الصحي أهم المعوقات التي حالت دون سهولة ويسر حركة التبادل التجاري البحري بين البلدين، وكذلك العوامل المناخية وأحوال الطقس، بالإضافة إلى المشاكل التي كانت تقع بين التجار بين الحين والآخر كالسرقات وغيرها.

الهوامش:

(1) رسائل أحمد القليبي بين طرابلس وصفاقس، تحقيق علي الزواري، وزارة الشؤون الثقافية، المعهد القومي للآثار والفنون، تونس، 1982، ص2-8.

(2) رسائل أحمد القليبي بين طرابلس وتونس، تحقيق وتقديم علي مصطفى المصراتي، الدار العربية للكتاب، طرابلس، 1976، ص7.

(3) نفس المصدر، نفس الصفحة.

(4) حسن الفقيه حسن، اليوميات الليبية، ج1، 2، تحقيق محمد الأسطى، عمار جحيدر، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2001.

(5) رسائل أحمد القليبي بين طرابلس وتونس، تحقيق وتقديم علي مصطفى المصراتي، مصدر سابق، ص8-10.

(6) نفس المصدر، ص21.

(7) نفس المصدر، ص25-32.

(8) نفس المصدر، ص33-42.

(9) رسائل أحمد القليبي بين طرابلس وصفاقس، تحقيق علي الزواري، ، مصدر سابق، ص1-7.

(10) نفس المصدر، ص91.

(11) نفس المصدر، ص2.

(12) نفس المصدر, ص3.

(13) نفس المصدر، ص5.

(14) نفس المصدر، ص9-10.

(15) نفس المصدر، ص2.

(16) نفس المصدر، ص4.

(17) شار فييرو، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى سنة 1911، نقلها عن الفرنسية وحققه، محمد عبدالكريم الوافي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ص311.

(18) ردولفو ميكاكي، طرابلس العرب تحت حكم أسرة القرمانلي، نقله للعربية، طه فوزي، راجعه حسن محمود وكمال الخربوطلي، معهد الدراسات العربية العالمية، 1961، ص19.

(19) نفس، المصدر، ص32.

(20) جون وولف، رياس البحر، ترجمة أبي القاسم سعد الله، مجلة الدراسات التاريخية وزارة التعليم العالي، معهد التاريخ، جامعة الجزائر عدد (3) ، 1407هـ/1987م، ص52.

(*) كانت هذه السفن بقيادة الرايس عمر الشلي، محمد قره باش، حسن القرار، علي ولد الحولة محمد الداقيز، خليل عيواز، حسن الشلي، عبدالله حفيظ، حسن الفقيه حسن، مصدر سابق، ص290.

(21) حسن الفقيه حسن، مصدر سابق، ص607، 636.

(22) رسائل أحمد القليبي بين طرابلس وصفاقس، تحقيق علي الزواري، ، مصدر سابق ، ص25، كذلك رسائل أحمد القليبي بين طرابلس وتونس، تحقيق وتقديم علي مصطفى المصراتي، مصدر سابق، ص88.

(23) رسائل أحمد القليبي بين طرابلس وتونس، تحقيق وتقديم علي مصطفى المصراتي، مصدر سابق، رسائل أحمد القليبي بين طرابلس وصفاقس، تحقيق علي الزواري، مصدر سابق ص89، ص27.

(24) رسائل أحمد القليبي بين طرابلس وصفاقس، تحقيق علي الزواري، ، مصدر سابق ، ص29–30، رسائل أحمد القليبي بين طرابلس وتونس، تحقيق وتقديم علي مصطفى المصراتي، مصدر سابق، ص91.

(25) رسائل أحمد القليبي بين طرابلس وصفاقس، تحقيق علي الزواري، ، مصدر سابق ، ص59.

(**) نوع من السمك المجفف تحت أشعة الشمس.

(***) نوع من السمك يشرح ويجفف بعيداً عن أشعة الشمس.

(26) رسائل أحمد القليبي بين طرابلس وصفاقس، تحقيق علي الزواري، ، مصدر سابق ، ص35، ص76.

(27) نفس المصدر، ص51–52.

(28) رسائل أحمد القليبي بين طرابلس وتونس، تحقيق وتقديم علي مصطفى المصراتي، مصدر سابق، ص90، رسائل أحمد القليبي بين طرابلس وصفاقس، تحقيق علي الزواري، ، مصدر سابق، ص54.

(29) رسائل أحمد القليبي بين طرابلس وصفاقس، تحقيق علي الزواري، ، مصدر سابق ، ص54.

(30) نفس المصدر، ص63.

(31) نفس المصدر، ص58.

(32) رسائل أحمد القليبي بين طرابلس وتونس، تحقيق وتقديم علي مصطفى المصراتي، مصدر سابق، ص120، رسائل أحمد القليبي بين طرابلس وصفاقس، تحقيق علي الزواري، مصدر سابق ، ص89.

(****) المقصود بها نوع من النشوق وله فعل مخذر بشكل بسيط، ومعه العلب التي يوضع بها.

(33) رسائل أحمد القليبي بين طرابلس وصفاقس، تحقيق علي الزواري، ، مصدر سابق, ص65.

(*****) نوع من الفؤوس.

(34) رسائل أحمد القليبي بين طرابلس وصفاقس، تحقيق علي الزواري، مصدر سابق ، ص76.

(35) نفس المصدر، ص55.

(******) أنواع الحبر منها السائل والجامد.

(36) رسائل أحمد القليبي بين طرابلس وصفاقس، تحقيق علي الزواري، مصدر سابق, ص81-82.

(37) نفس المصدر، ص94.

(38) نفس المصدر، ص89.

(39) نفس المصدر، ص51.

(40) نفس المرجع، ص33.

(41) نفس المرجع، ص54.

(42) نفس المرجع، ص55.

(43) نوري عمر الشتيوي، التجارة الحبرية في ولاية طرابلس الغرب، في العهد العثماني الثاني (1835-1911) ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2005، ص27

(44) ردولفوميكاكي، مصدر سابق، ص202.

(45) د.م.ت، رسالة من وكيل تونس إلى رئاسة الوزراء ف تونس، من كيفية الصرف في أرث التجار التونسيين بتاريخ 11 صفر 1298هـ، 1881/11/13م.

(46) عمار جحيدر العلاقات الليبية التونسية في القرن التاسع عشر (ملاحظات أولية على نشاط الوكلاء) ، المجلة التاريخية المغاربية، السنة العاشرة ، العدد (29-30) جويلية 1983، تونس، ص130.

(47) رسائل أحمد القليبي بين طرابلس وصفاقس، تحقيق علي الزواري، مصدر سابق ، ص30، 34، 35، 40.

(48) رسائل أحمد القليبي بين طرابلس وتونس، تحقيق وتقديم علي مصطفى المصراتي، مصدر سابق ص85.

(49) رسائل أحمد القليبي بين طرابلس وصفاقس، تحقيق علي الزواري، مصدر سابق، ص29.

(50) نفس المصدر، ص49.

(51) نفس الصدر، ص76.

(52) ن.أ. بورشينن تاريخ ليبيا الحديث منتصف القرن السادس عشر مطلع القرن العشرين، ترجمة، وتقديم، عماد الدين حاتم، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، ليبيا، 1991، ص198.

(53) حسن الفقيه حسن، مصدر سابق، ص555.

(54) رسائل أحمد القليبي بين طرابلس وصفاقس، تحقيق علي الزواري، مصدر سابق، ص49.

(55) رودلفو ميكاكي، مصدر سابق، ص90.

(56) رسائل أحمد القليبي بين طرابلس وصفاقس، تحقيق علي الزواري، مصدر سابق ، ص29.

(57) نفس المصدر، ص69.

(58) نفس المصدر, نفس الصفحة.

(59) نفس المصدر، ص76.

(60) نفس المصدر، ص81.